■ صورة عمرها ٥ سنوات : الرئيس السادات فى خطابه التاريخى الذى بدأت به ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، واتجهت انتصارا للديمقراطية وسيادة القانون وحكم المؤسسات الدستورية .

الديمقراطية فى اطار الحركة الوطنية

بقلم : **طارق البشرى**

الاحتلال البريطانى

كان من الطبيعى أن يكون غزو الانجليز مصر دفاعا عن الحكم المطلق ، وان يكون الاحتلال اجهاضا للتجربة الديمقراطية من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى . على أن الهزيمة تلمست سياق حركة « مصر للمصريين » ، فلما ظهرت براعمها الجديدة مع بداية القرن العشرين ، وجدت احتلالا عسكريا وتمايزا بين سلطة الخديو وسلطة الانجليز . واوقعها هذا الازدواج مع ضعفها فى أن يجعل الحركة الوطنية كتيار متميز عن تيار الحركة الديمقراطية . ولم يستطع تيار « اللواء » ثم الحزب الوطنى ان يكتشف الديمقراطية كأمر متضمن فى مطالبه الوطنية . ولم ينظر الى الخديو وحكمه المطلق بالنظرة ذاتها التى جرى بعد الاحتلال ، ولكن هذا منع الانجليز من أن يحولوا اصطناع الديمقراطية لصالحهم . وفرض هذا على كثير من المصلحين كسعد زغلول ان يحققوا بعض الاصلاحات المناوئة لسلطة الخديو الغشوم ، وهم مستندون الى تأييد كرومر . ولم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر . وما لبث نمو المقاومة المصرية ان قارب بين الانجليز والخديو بما عرف بسياسة الوفاق ، وسارع هذا من خطى التقارب بين الوجهين الوطنى والديمقراطى من المسألة المصرية . وعرفت مظاهرات الحزب الوطنى التى تطالب بالدستور وتحتج على تقييد حرية الصحافة فى ١٩٠٩ ، ١٩١٠ . ثم جاء تأييد كل من الحزب الوطنى وحزب الامة لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ بمثابة « الخطبة » لزواج حدث بعد خمس سنوات فى ١٩١٩ . وقد جاء اعلان الحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العالمية فى ١٩١٤ وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى جاء ذلك مساهمة فى البعث الجديد « مصر للمصريين » كشعار جامع يواجه وحده الحكم المطلق والاستعمار .

ثورة ١٩١٩

واجه المصريون بثورة ١٩١٩ اقوى دول الارض ، على حد تعبير سعد زغلول ، بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس . كان تعلمهم ذاك أعظم ممارسة ديمقراطية عرفوها . وكان كفيلهم انهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معا . وان استوت لهم تنظيماتهم بنشأة الوفد . وأن استلهم الوفد الصيغة الجامعة « مصر للمصريين » فى الظروف الجديدة ، بناء الوطن المستقل الديمقراطى وذلك فى حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال وللديمقراطية . وقد سار الوجهان معا ، فى حركة الوفد ، وفى تشدد الحزب الوطنى ، وفى تهاوى الاحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك وفى مساومات الانجليز ، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله .. وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عن الاستقلال ، ودستور ١٩٢٣ كعملية سياسية متصلة تكاتفا خطة واحدة فيما استهدفه منها الانجليز والأحرار والملك ، وواجهها الوفد بموقف مقاوم واحد ، ثم استطاع ان يكسب خيرها لنفسه فى صراع أشد على السنين التالية .

فى ١٩٠٧ ظن الاحتلال انه قادر بمساندته تكوين حزب الامة ، ان يعمق الصدع بين وجهى الحركة المصرية ، فنشأ حزب الامة قبل غيره من الاحزاب . ولكن طبيعة الاحتلال أجبرته على أن يسلك مسلكا يهدم به هدفه ، اذ تحالف مع الخديو الحاكم المطلق ثم مارس الحكم المطلق بنفسه مع اعلان الحماية .

وفى ١٩٢٢ صور له غرور السلطة ، انه قادر بمساندته تكوين الاحرار الدستوريين ، ان يعيد الصدع من جديد فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية ، مما اسرع فى افشال الخطة .

وما لبث الاحرار الدستوريون أن ارتدوا عن دعوى الحرية والدستورية معا ، منذ ١٩٢٨ خاصة .

من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ تولى حكم مصر ٣٨ وزارة . فاذا استبعدت من هذا العدد التعديلات الوزارية الطارئة والمؤقتة والروتينية ، فقد عاصرت ١٢ نظاما وزاريا ، يمثل عشرة انتخابات برلمانية فضلا عن فترة اوقفت فيها البرلمان واخرى تلت حريق القاهرة حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . فى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات اسقط فى أربعة منها بانقلاب دستورى بسبب موقفه فى المسألة الوطنية [١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢] ومن الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الانجليز ونتيجة عدم امكانها توقيع المعاهدة معهم ، وزارة ثروت ١٩٢٨ ، محمد محمود ١٩٢٩ ، صدقى ١٩٣٣ ، صدقى ١٩٤٦ . وكل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية ، وصار على مستوى البداهة السياسية لدى المصريين ، أن من يضرب النظام الديمقراطى او ينحرف به أو ينتهكه انما يمهد للتعاون مع الانجليز . وان النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم ، وضرب الديمقراطية خيانة وطنية .

والملاحظ ايضا فى تاريخ تلك الفترة ، ان دستور ١٩٢٣ فى اطار القوى السياسية التى أوجدته وعايشته لم يقم تنظيما ديمقراطيا أمثل . كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من فجوات ، وعلى رأسها فى المجالين وجود جيش الاحتلال . وقد طلع الدستور ، وقانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ يقيد حرية النشر ، وقانون ١٠ لسنة ١٩١٤ يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة اشخاص فاكثر [رغم ان ثورة ١٩١٩ كانت تجمهرا لثلاثة عشر مليونا هم سكان مصر] وقبيل اصدار الدستور صدر فى ١٩٢٣ قانون الاحكام العرفية وقانون تنفيذ حرية الاجتماع . ثم صدر الدستور بتحفظين يتعلقان بتقييد حريتى الصحافة والاجتماعات . وفشل الوفديون فى تعديل قانون الاجتماعات فى ١٩٢٤ و ١٩٢٨ ، ومنع محمد محمود قانون اشتغال الطلبة بالسياسة فى ١٩٢٩ ، واصدر صدقى قانونا يقيد النشر فى ١٩٣١ ، كما أصدر فى ١٩٤٦ ما سمى بقوانين مكافحة الشيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العرفى مع اعلان الحرب العالمية فى ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ ، ثم مع حرب فلسطين فى ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠ ثم مع حريق القاهرة فى ١٩٥٢ .. الخ . ومورست مصادرة الصحف وضبط الاجتماعات والاعتقالات .

ان تكن تلك القيود قد عاقت الحركة الشعبية ، فهى لم تستطع أن تجهضها ويرجع ذلك أن الحريات الديمقراطية وان كانت مناخا للممارسة الديمقراطية ، فليس عليها مدار تلك الممارسة ، انما مدارها على وجود الجمعيات السياسية على المستوى الجماهيرى ، وعلى التنظيم الديمقراطى للحكم . ورغم تلك القيود لم يستطع الاحتلال ان يفرض معاهدة لم ترض عنها الاحزاب الجماهيرية الاساسية ، ولا استطاع الملك ان يهنأ بحلمه فى السلطان المطلق غير المنازع ، ورغم ذلك استطاع الوفد ان يغنم ستة انتخابات من عشرة على مدى الاعوام الثلاثين . واكتسبت مواقع بالصراع والامر الواقع وتخلخلت الموازين السياسية بالتدريج داخل السلطة نفسها ونما التكاتف والدعم المتبادل من الاحزاب والصحافة والبرلمان وبعض مواقف المحاكم .. وهكذا حتى بلغت الحركة السياسية الجيش نفسه ، وقامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

ثورة ١٩٥٢

جاءت ثورة « ٢٣ يوليه » بانعطافة حادة فى صدد هذا الموضوع وهى صلة الديمقراطية بالمسألة الوطنية . لم تمض بها الشهور كثيرا ، حتى خلعت الملك والغت الملكية واقامت الجمهورية وحددت الملكية الزراعية وصادرت أملاك اسرة محمد على وانهت الوقف الاهلى والغت الالقاب واطاحت بشريحة اجتماعية كاملة كانت من اخطر معوقات التطور الديمقراطى . وفى الوقت ذاته ، وبالعملية السياسية ذاتها ، الغت الاحزاب ، حتى ماكان ينادى بما تنجز ، ومارست الرقابة الشديدة على الصحف ، حتى ماكان منها ينادى بما تنجز ، ومنعت التحرك الشعبى ، مظاهرات أو اجتماعات ومارست الاعتقال .. الخ .

وفى الوقت ذاته كافحت الاحتلال الانجليزى . وسارت على هذا الدرب الجديد لاكيد . انتفض غالب التيارات السياسية ضدها ، باعتبار أن عربونا للحياة الديمقراطية [بمفهومها السائد] هو مسلك غير وطنى ، ونظر الى المفاوضات مع الانجليز والى اتفاقية ١٩٥٤ من هذا المنظور ، وباعتبار مسلكها تفريطا فى اعجالها ، بلغ الصراع قمته فى ١٩٥٤ وانتصر نظام ٢٣ يولية على جموع معارضيه . ولكنه لم يكسب التسليم بوجهته الجديدة ، وبقى الظن ان انتصاره التام مشروط فى المسألة الوطنية . ولكن ٢٣ يولية انطلق بعد ذلك يحقق من الانتصارات الوطنية ما بلغ ذروته فى تأميم القناة وفشل عدوان ١٩٥٦ وانتقال سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز والوحدة العربية .. مما بلغ بمصر الى قمة من قمم التحرير الوطنى . وبما حدث فى ١٩٥٦ خاصة ، استسلم الرأى العام المصرى فى مجموعه بوجهة ٢٣ يولية الوطنية غير الديمقراطية ، وبدأ يفصل بين المسألتين كطريق جديد مفض الى الوحدة .. وشاع البحث فى هذا الشأن بمقولة ان النظام الديمقراطى [بمفهومه السائد] ضار بالحركة الوطنية مفض الى تفتيت الوحدة اللازمة لها ، فنظر الى الديمقراطية السياسية باعتبارها نزعة غير وطنية . ثم جاءت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ، واجراءات التحول الاجتماعى المبكرة ونمو القطاع العام وهيمنته الاقتصادية وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل . كل ذلك اضاف رصيدا كبيرا الى النجاح التام ، ويؤكد صوابه فى مجال المسألة الاجتماعية ايضا . وكان يمكن لانفصال سوريا فى ١٩٦١ أن يكشف عن الخلل الحادث ، لولا ان الحدث ضاع فى السياق الجارف . وانحصر جهود المجتهدين تقريبا فى المطالبة بالضمانات الفردية ضد الاجراءات الاستثنائية مع ترشيد الادارة وتكوين التنظيم السياسى للدولة دون ان يصل فى غالب الحالات الى مناقشة أسس البناء السياسى للدولة .

وقد تمثلت هذه الاسس ، حسبما يظهر من سياق التجربة التاريخية ، وحسبما بلورها دستور ١٩٦٤ ، فى ان الدولة صارت الجهاز السياسى الوحيد فى المجتمع ، وفى الغاء الوطنية الحزبية تماما ، ولم يكن الاتحاد الاشتراكى يقوم بالوظيفة الاساسية للحزب وهى صنع القرار السياسى ، انما اقتصر دوره على كونه واجهة شعبية لجهاز الدولة ، فهو نظام لاحزبى [ليس نظام حزب واحد ولا تعدد احزاب] يقوم فيه جهاز الدولة بالوظيفتين السياسية والادارية معا . وفى دمج السلطات التشريعية والتنفيذية ، وتركز السلطة الشديد فى يد رئيس الدولة كسلطة فردية مطلقة ، مع السيطرة على الصحافة وغيرها من أدوات النشر والاعلام .

وجاءت هزيمة يونية ١٩٦٧ تمثل تاريخيا لدى الرأى العام المصرى نهاية الفصل بين المسألتين الوطنية والديمقراطية وليعودا كسابق عهدهما كيانا سياسيا واحدا . وطرحت البحث فى مدى كفاية البناء السياسى لضمان الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى و[illegible] بالهوية لقوى التماسك فى البناء السياسى ، وانفجر الوضع بعدها بما اصطلح على تسميته صراع مراكز القوى ، فى نهاية ١٩٦٧ ، وفى مايو ١٩٧١ . فى المرة الاولى ارتفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون ، واعلن بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وجرت انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكى ومجلس الامة . وقد جاءت المظاهرات الطلابية وحركة الشباب فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ايذانا بوجوب العودة الى طرح مسألة البناء الديمقراطى فى اطار القضية الوطنية . على أن التجربة الخير من جانب الدولة لم تمتد ، أن الواقعة

ثورة التصحيح

وانتهى الوضع من وسطه فى مايو ١٩٧١ بما طرح من جديد مشاكل التنظيم الدولة والبناء الديمقراطى . وكان طرحها فى هذه المرة من جانب أعرض الكتل التى تمثل الرأى العام المصرى ، أشد سطورا واكثر حرصا على اعادة النظر فى اسس بناء الدولة . ولكن دستور ١٩٧١ اقترب فى الجوهر بأسس تكوين السلطة التى تبناها الدستور السابق ، من حيث اختصاصات رئيس الدولة وطريقة انتخابه ونمط توزيع السلطات ، ووظيفة الاتحاد الاشتراكى ، فضلا عن امكان اتخاذ الاجراءات الاستثنائية محافظة على الوحدة الوطنية وسلامة الوطن [مادة ٧٤] ، الا انه تضمن ضمانات لسيادة القانون وكفالة الحريات الفردية ضد الاعتقال والمصادرة ، مع منع تجريد المواطنين من حقهم فى الالتجاء الى القضاء . وامتنع الاعتقال وممارسات السلطة التى كانت تتسم بطابع الارهاب المادى للافراد .

وقد اعلنت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى اغسطس ١٩٧٤ عن اجراءين ، العضوية الاختيارية ، وتنوع الاتجاهات السياسية فى الاتحاد بما يسمى المنابر . وقد جرى تنفيذ الاجراء الاول . وبدأ الاجراء الثانى طور تجربته العملية أخيرا . وان البيانات الرسمية المعلنة لتعد بأن المنابر طريق الى التنظيمات السياسية ، ولهذه التجربة علاقات متبادلة وتأثير متبادل مع ضمانات الحريات الفردية والعامة ، ومع أسس البناء السياسى وموازينه . ولا يزال « مصر للمصريين » كما نبه المصريون الاباء ، جديرا بالاتباع ■